

مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلسوم الزراعيسة جامعة عين شمس ، القاهرة مجلد(25)، عدد (2)، 579-595، 2017

# التحليل الاحصائي لتطور كل من الاستثمار القومي والزراعي في مصر (2015-2000)

[40]

نيفين عارف محدوب مدور مدبولي أحمد نصر - حسين السيد حسين سرحان قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - القاهرة - مصر

الكلمات الدالة: محددات استثمار، الاستثمار الزراعي، الناتج القومي، الدخل الزراعي، الاستثمار الخاص، الاستثمار العام

#### الموجـــز

تحتل الزراعة مكانة هامة في الإقتصاد المصري، إلا أن القطاع الزراعي مازال يمر بالعديد من الظروف الإقتصادية والمشكلات التي وقفت عقبة في طريق تطويره وتحديثه مما انعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة علي دور قطاع الزراعة في التنمية الإقتصادية، ويعد الاستثمار أحد الوسائل الهامة الأساسية لعملية التنمية، ويتوقف نجاح سياسة التنمية إلى حد كبير على حجم الاستثمارات المتاحة وكيفية توزيعها بين البرامج المختلفة أيضا كفاءة استخدام تلك الاستثمارات.

كما يعتبر الاستثمار أحد الأدوات الهامة في إحداث التغير البنياني للاقتصاد القومي فمن خلال الاستثمار يلعب التقدم الفني دوره الأساسي، فالقاعدة أن أي تقدم فني يستلزم بالضرورة انفاقا استثمارياً وإذا نظرنا إلى النمو الاقتصادي من زاوية العمل فإن المشروعات الاستثمارية تساهم في زيادة العمالة وزيادة فرص العمل الجديدة وزيادة إنتاجية العمل من خلال زيادة كثافة رأس المال.

ويتناول هذا البحث تحليل الأوضاع الراهنة للاستثمار القومي وكذلك الاستثمار الزراعي بشقيه العام والخاص في مصر خلال الفترة (2000–2015)، وكذلك التعرف علي اثر ثورة 25 يناير 2011 علي الوضع الاستثماري في مصر، حيث تم تقسيم السلسة الزمنية إلي ثلاث فترات الفترة الأول (2000–2005) والفترة الثانية (2006–2010) والفترة الثانية (2016–2010) ومي فترة الثورة وما بعدها.

وجاءت أهم النتائج كما يلي: أن الاستثمار الزراعي العام بالأسعار الجارية يزيد خلال فترة الدراسة (2000–2015)، كذلك كان لثورة 25 يناير اثر ايجابي علي زيادة الاستثمار الزراعي العام عن الفترتين الأولي والثانية.

#### مقدمــة

يعد الاستثمار محددا رئيسياً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يتوقف نجاح سياسات التنمية على عدة عوامل من بينها حجم الاستثمارات وكفاءة توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، كما يعتبر الاستثمار الزراعي أحد الوسائل الأساسية لنجاح التنمية الزراعية من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة الدخل المزرعي وخلق المزيد من فرض العمل في القطاع الزراعي. وتهدف استراتيجية التنمية الزراعية

(سلسم البحث في 8 مايو 2017) (مراجعه البحث في 17 مايو 2017) (موافقة البحث في 28 مايو 2017)

في مصر إلى تشجيع وزيادة معدلات نمو الاستثمار الزراعي سواء كان استثمار حكومي أو استثمار خاص وذلك عن طريق زيادة الأنشطة الاستثمارية الزراعية بإضافة أنشطة أو مشروعات زراعية إنتاجية جديدة تساهم في زيادة الانتاج الزراعي الإجمالي، ومن ثم زيادة الصادرات الزراعية ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي وبالتالي الحد من الواردات الزراعية مما يعمل على تحسين الميزان التجاري الزراعي، ومن ثم زيادة الدخل الزراعي بصفة خاصة وزيادة الدخل القومي بصفة عامة.

#### مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد المصري من انخفاض الاستثمارات الزراعية نتيجة انخفاض الاستثمار القومي ونتيجة لانخفاض الدخل القومي وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة الدين المحلي. وقلة حجم الاستثمارات الزراعية سواء الحكومية أو الخاصة سيؤدي إلى زيادة عجز القطاع الزراعي عن تلبية الاحتياجات الاساسية اللازمة للسكان. ومن هنا نشأت مشكلة هذه الدراسة في البحث عن محددات الاستثمار للوقوف علي الأهمية النسبية لكل منها واستقراء امكانية زيادتها.

#### هدف البحث

استهدفت الدراسة بصفة أساسية دراسة مؤشرات الاستثمار الزراعي والاستثمار القومي في مصر، من خلال دراسة الاوضاع الراهنة للاستثمار الزراعي مقارنة بالقطاعات الاخرى واهميته النسبية .

# الطربقة البحثية

اعتمدت الدراسة علي استخدام أساليب التحليل الاحصائي الوصفي ممثلة في المتوسطات الحسابية والهندسية والأهمية النسبية والأرقام القياسية وطرق العرض الجدولي والبياني، كما استخدمت الدراسة أساليب التحليل الاحصائي الكمي لتقدير وشرح

المتغيرات الإقتصادية المتعلقة بالاستثمار الزراعي والاستثمار القومي.

#### مصادر البيانات

واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية التي تصدرها بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية. فقد تم الحصول على البيانات الاحصائية اللازمة لهذه الدراسة في صورة سلاسل زمنية من الجهات التالية:

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الدخل الزراعي، أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرات الدخل القومي.
- منظمة البنك الدولي الموقع الإلكتروني على شبكة المعلومات الدولية ، بيانات مؤشرات التنمية والاستثمار.

## مناقشة النتائج

أولاً: الاستثمار القومي في مصر

أ- تطور الاستثمار القومي الجاري

بلغ الحد الادني للاستثمار الجاري حوالي 63.6 مليار جنية عام 2001 كما بالجدول (1) بما يمثل 38.47% من متوسط الفترة (2000–2015) والبالغ نحو 165.3 مليار جنية، بينما بلغ الحد الأقصىي للاستثمار القومي بالأسعار الجارية حوالي 203.9% من مليار جنية وذلك عام 2015 وبما يمثل 203.8% من متوسط الفترة.

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار القومي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2) تبين أن الاستثمار القومي يزيد بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 17.8 مليار جنية سنويا بما يمثل نحو 10.7% من متوسط الفترة البالغ نحو 165.3 مليار جنية، ويبين معامل التحديد والبالغ نحو 0.94 أي أن 94% من التغيرات الحادثة في الاستثمار القومي ترجع إلي التغيرات الحادثة في المتغيرات التي يعكس أثرها الزمن،

جدول 1. الأهمية النسبية للاستثمار الزراعي والاستثمار في باقى القطاعات الاقتصادية الى الاستثمار القومي بالأسعار الجاربة والحقيقية خلال الفترة (2000–2015)

( القيمة : بالمليار جنيه )

نسبة		ِ في باقي		الزراعي	الاستثمار	القوم	الأستثمار		
الاستثمار	نسبة	اعات	القط	. الرواحي	, ,	، الموالي	,	الرقم القياسي	
في	الاستثمار								
القطاعات	الزراعي إلي							للمستوي العام للأسعار	السنوات
إلي	الاستثمار	الحقيقي	الجاري	الحقيقي	الجاري	الحقيقي	الجاري		
الاستثمار	القومي							(*)	
القومي									
87.4	12.6	49.0	56.3	7.1	8.1	56.1	64.4	114.9	2000
87.1	12.9	47.9	55.4	7.1	8.2	55.0	63.6	115.6	2001
85.8	14.2	49.7	57.9	8.2	9.6	57.9	67.5	116.6	2002
90.6	9.4	52.3	61.7	5.4	6.4	57.8	68.1	117.9	2003
90.5	9.5	60.9	72.0	6.4	7.6	67.3	79.6	118.3	2004
92.3	7.7	70.9	89.0	5.9	7.4	76.8	96.5	125.6	2005
88.9	10.8	55.1	65.4	6.7	7.9	61.8	73.3	118.2	المتوسط
93.1	6.9	83.5	107.7	6.2	8.0	89.7	115.7	129.0	2006
95.0	5.0	101.9	147.6	5.4	7.8	107.3	155.3	144.8	2007
96.0	4.0	121.9	191.5	5.1	8.1	127.0	199.5	157.1	2008
96.5	3.5	114.8	190.3	4.1	6.9	118.9	197.1	165.8	2009
97.1	2.9	128.9	225.1	3.9	6.8	132.8	231.8	174.6	2010
95.5	4.3	110.2	172.4	4.9	7.5	115.1	179.9	154.3	المتوسط
97.0	3.0	121.2	222.2	3.7	6.8	125.0	229.1	183.3	2011
97.9	2.1	125.5	240.9	2.7	5.1	128.2	246.1	192.0	2012
94.9	5.1	114.2	229.2	6.2	12.4	120.4	241.6	200.7	2013
94.2	5.8	113.5	237.8	7.1	14.8	120.6	252.6	209.5	2014
95.7	4.3	147.7	322.3	6.7	14.6	154.4	336.9	218.2	2015
95.9	3.8	124.4	250.5	5.3	10.7	129.7	261.3	200.7	المتوسط
02.1	7.0	0.4.0	1565	<i>7.</i> <b>7</b>	0.7	00.7	165.3	1.55.0	المتوسط
93.1	5.8	94.0	156.7	5.7	8.7	99.7	165.3	155.2	العام

المصدر: (\*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بإعتبار سنة 1999 سنة اساس = 100 القيمة الحقيقية حسبت بقسمة القيمة الجارية على الرقم القياسي العام للأسعار. وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي السنوي، نشرات البنك المركزي، نشرات البنك الاهلى.

جدول 2. معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار القومي والزراعي خلال الفترة (2000–2015) (القيمة: بالمليار جنيه)

بسیار جنیه)	· · -#-//				
التغير % السنوي	F	R²	المعادلة		المتغير
5.2	401.8	0.97	$\hat{Y}_i = 85.0 + 8.1 X_i$ $(21.1)^{**} (20.1)^{**}$		الرقم القياسي
10.7	211.4	0.94	$\hat{\mathbf{Y}}_i = 14.4 + 17.8  \mathbf{X}_i$ $(1.2)  (14.5)^{**}$	الجاري	"91 1 åm h41
6.5	93.8	0.87	$\hat{Y}_i = 44.1 + 6.5 X_i$ $(6.8)^{**} (9.7)^{**}$	الحقيقي	الاستثمار القومي
	9.4	0.59	$\hat{Y}_i = 10.8 - 1.2 X_i + 0.09 Xi^2$ $(6.5)^{**} (-2.7)^{**} (3.4)^{**}$	الجاري	01 * 11 1 *** \ \11
	6.3	0.49	$\hat{Y}_i = 9.02 - 0.9 X_i + 0.04 Xi^2$ $(9.2)^{**} (-3.3)^{**} (2.9)^{**}$	الحقيقي	الاستثمار الزراعي
11.2	201.6	0.94	$\hat{Y}i = 8.2 + 17.5 \text{ Xi}$ $(0.96) (14.2) **$	الجاري	الاستثمار في باقي القطاعات
7.1	87.5	0.86	$\hat{Y}i = 37.4 + 6.7  Xi$ (5.4) (9.4) **	الحقيقي	
- 10	32.8	0.70	Ŷi = 12.6 – 0.68 Xi (11)** (-5.7) **		نسبة الاستثمار الزراعي إلي الاستثمار القومي
0.8	32.8	0.70	$\hat{Y}i = 87.4 + 0.7 Xi$ $(76.1)^{**} (5.7)^{**}$		نسبة الاستثمار في القطاعات إلي الاستثمار القومي

حيث :

i القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة  $\hat{Y}$ 

( 16، 2، 3، 2، الزمن في السنة ا حيث ا ( 1، 2، 3، 3، 3) المنت = Xi

القيمة بين القوسين تشير إلي (t) المحسوبة

R<sup>2</sup> = معامل التحديد

(\*\*) تشير إلي معنوية معاملات الانحدار عند مستوي معنوي 0.01

المصدر: التحليل الاحصائي لبيانات جدول (1) .

كما قد ثبتت معنوية النموذج ككل أي أن النموذج المستخدم يلائم طبيعة بيانات الدراسة.

وبإجراء تحليل التباين (اختبار F) والبالغ قيمتة وبإجراء تحليل التباين (اختبار F) والبالغ قيمتة عند مستوي معنوية الحصائية 0.01 أي نقبل الفرض البديل القائل بأن هناك اختلاف معنوي بين متوسط الاستثمار القومي للفترات الزمنية الثلاثة (2000-

2005)، (2006–2010)، (2011–2006) الأمر الذي دعي إلي إجراء أختبار المقارنات المتعددة (L.S.D) حيث تبين أن الفرق المعنوي بين الفترة الأولي يقل عن الفترة الثانية بمقدار 36 مليار جنية وكذلك تقل الفترة الأولي بمقدار معنوي عن الفترة الثالثة بمقدار 83 مليار جنية، بينما يقل الفرق المعنوي في الفترة الثالثة بمقدار 47 مليار جنية.

جدول 3. نتائج إختبار تحليل التباين (F) وإختبار المقارنات المتعددة (L.S.D) للاستثمارات القومي والزراعي والقطاعات الأخرى

الثانية	الأولي	الفترة	F		البيـــان
	-36**	الثانية	48.5**		
-47**	-83**	الثالثة	46.5		الرقم القياسي
	-107**	الثانية	38.9**	-1	
-81**	-188**	الثالثة	30.9	جار <i>ي</i>	
	-53**	الثانية	20.7**		الاستثمار القومي
-15**	-68**	الثالثة	39.7**	حقيقي	
	0.4	الثانية	2.2	جاري	
-3.2	-2.9	الثالثة	2.3	-	- ( . )( ) ****
	1.7	الثانية	2.6	* *	الاستثمار الزراعي
-0.3	1.4	الثالثة	2.6	حقيقي	
	-107**	الثانية	20.2**	جاري	
-78**	-185**	الثالثة	39.2**	-	
	-55**	الثانية	20.4**	* *	الاستثمار في باقي القطاعات
-14**	-69**	الثالثة	39.4**	حقيقي	
	6.6**	الثانية	22.1**		نسبة الاستثمار الزراعي إلي
0.4	7.0**	الثالثة	22.1		الاستثمار القومي
	6.6**	الثانية	22.1**		نسبة الاستثمار في القطاعات
0.4	7.0**	الثالثة			إلي الاستثمار القومي

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (1) بالبحث .

من تلك النتائج الموضحة بالجدول (3) تم التوصل إلي أن الاستثمار القومي بالأسعار الجارية يزيد خلال فترة الدراسة (2000–2015)، كذلك كان لثورة 25 يناير اثر ايجابي علي زيادة الاستثمار القومي.

#### ب- تطور الاستثمار القومي الحقيقي

يتضح من جدول (1) تطور الاستثمار القومي في مصر بالأسعار الحقيقية خلال الفترة (2000-2015) حيث بلغ الحد الادني للاستثمار القومي حوالي 55 مليار جنية عام 2001 بما يمثل 55.2% من متوسط

الفترة البالغ نحو 99.7 مليار جنية، بينما بلغ الحد الأقصى للاستثمار القومي بالأسعار الجارية حوالي 154.4 مليار جنية وذلك عام 2015 وبما يمثل 154.9% من متوسط الفترة.

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار القومي بالأسعار الحقيقة خلال الفترة (2) تبين أن الاستثمار القومي يزيد بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 6.5 مليار جنية سنويا بما يمثل نحو 6.5% من متوسط الفترة البالغ نحو 99.7 مليار جنية، وببين معامل التحديد والبالغ نحو 0.87 أي أن 87% من

التغيرات الحادثة في الاستثمار القومي بالأسعار الحقيقة ترجع إلي التغيرات الحادثة في المتغيرات التي يعكس أثرها الزمن، كما قد ثبتت معنوية النموذج ككل أي أن النموذج المستخدم يلائم طبيعة بيانات الدراسة.

وبإجراء تحليل التباين (أختبار F) والبالغ قيمتة وبإجراء تحليل التباين (أختبار F) والبالغ قيمتة 39.7 كما بالجدول (3)، حيث ثبتت معنوية الاختبار عند مستوي معنوية احصائية 0.01 أي نقبل الفرض البديل القائل بأن هناك اختلاف معنوي بين متوسط الاستثمار القومي للفترات الزمنية الثلاثة (2000–2000)، (2001–2016) الأمر الذي دعي إلي إجراء أختبار المقارنات المتعددة (L.S.D) حيث تبين أن الفرق المعنوي للفترة الأولي يقل عن الفترة الثانية بمقدار 53 مليار جنية وكذلك تقل الفترة الأولي بمقدار معنوي عن الفترة الثالثة بمقدار 86 مليار جنية، بينما يقل الفرق المعنوي في الفترة الثانية عن الفترة الثانية الفترة الثانية بمقدار 15 مليار جنية.

من تلك النتائج تم التوصل إلي أن الاستثمار القومي بالأسعار الجارية يزيد خلال فترة الدراسة (2000–2015)، كذلك كان لثورة 25 يناير اثر ايجابي علي زيادة الاستثمار القومي.

## ثانياً: الاستثمار الزراعي في مصر

تتمثل صور الاستثمار الزراعي في كل من مجال الإنتاج النباتي ومجال الإنتاج الحيواني ومجال الصناعات الزراعية ومجال استصلاح و استزراع الاراضى.

## أ- تطور الاستثمار الزراعي الجاري

يتبين من جدول (1) تطور الاستثمار الزراعي في مصر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2015) حيث بلغ الحد الادني للاستثمار حوالي 5.1 مليار جنية عام 2012 بما يمثل 58.6% من متوسط الفترة البالغ نحو 8.7 مليار جنية، بينما بلغ الحد الأقصى للاستثمار الزراعي بالأسعار الجارية حوالي 14.8 مليار جنية وذلك عام 2014 وبما يمثل 170.1% من متوسط الفترة.

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2015) والموضح بجدول (2) تبين أن الصورة التربيعية هي أفضل الصور ملائمة للبيانات، حيث تبين أن الاستثمار الزراعي يقل بمقدار معنوي احصائيا حتي بلغ ادني قيمة له نحو 7.4 مليار جنية وذلك عام 2005 بما يمثل نحو 85.1 مليار جنية الفترة البالغ نحو 8.7 مليار جنية ثم اخذ الاستثمار الزراعي في التزايد بمقدار سنوي معنوي احصائيا بلغ نحو 81.0 مليار جنية سنويا بما يمثل 2.1\$%، ويبين نحو 81.0 مليار جنية سنويا بما يمثل 2.1\$%، ويبين التغيرات الحادثة في الاستثمار الزراعي ترجع إلي التغيرات الحادثة في المتغيرات التي يعكس أثرها الزمن، كما قد ثبتت معنوية النموذج ككل أي أن النموذج المستخدم يلائم طبيعة بيانات الدراسة.

وبإجراء تحليل التباين (أختبار F) والبالغ قيمتة 2.3 كما بالجدول (3) ،حيث لم تثبت معنوية الاختبار عند أياً من مستويات المعنوية الاحصائية المألوفة أي نقبل الفرض الصفري القائل بأنه لا يوجد اختلاف معنوي بين متوسط الاستثمار الزراعي للفترات الزمنية الثلاثة (2010–2000)، (2010–2000)، (2015)، (2015 وبإجراء أختبار المقارنات المتعددة (L.S.D) وبإجراء أغتبار المقارنات المتعددة الأولي يزيد حيث تبين أن الفروق بين الفترات الثلاثة ترجع إلي الصدفة حيث أن الفرق الغير معنوي للفترة الأولي يزيد عن الفترة الثانية بمقدار 2.4 مليار جنية بينما تقل كذلك يقل الفرق المعنوي في الفترة الثانية عن الفترة الثانية عن الفترة الثانية عن الفترة الثانية عن الفترة الثانية بمقدار 2.5 مليار جنية.

من تلك النتائج تم التوصل إلي أن الاستثمار الزراعي بالأسعار الجارية يقل بشكل عام خلال فترة الدراسة (2000–2015)، كذلك كان لثورة 25 يناير أثر ايجابي معنوي علي زيادة الاستثمار الزراعي عن الفترتين الأولى والثانية.

#### ب- تطور الاستثمار الزراعي الحقيقي

يتبين من جدول (1) تطور الاستثمار الزراعي في مصر بالأسعار الحقيقة خلال الفترة (2000–2015) حيث بلغ الحد الادنى للاستثمار حوالي 2.7 مليار

جنية عام 2012 بما يمثل 47.4% من متوسط الفترة البالغ نحو 5.7 مليار جنية، بينما بلغ الحد الأقصي للاستثمار الزراعي بالأسعار الحقيقة حوالي 8.2 مليار جنية وذلك عام 2002 وبما يمثل 143.9% من متوسط الفترة.

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار الزراعي بالأسعار الحقيقة خلال الفترة (2000–2015) والموضح بجدول (2) تبين أن الصورة التربيعية هي أفضل الصور ملائمة للبيانات، حيث تبين أن الاستثمار الزراعي يقل بمقدار معنوي احصائيا حتي بلغ ادني قيمة له نحو 5.1 مليار جنية وذلك عام 2008 بما يمثل نحو 89.5% من متوسط الفترة البالغ نحو 5.7 مليار جنية ثم اخذ الاستثمار الزراعي في التزايد بمقدار سنوي معنوي احصائيا بلغ نحو 80.0 مليار جنية سنويا بما يمثل 1.4%، ويبين التغيرات الحادثة في الاستثمار الزراعي ترجع إلي التغيرات الحادثة في الاستثمار الزراعي ترجع إلي كما قد ثبتت معنوية النموذج ككل أي أن النموذج المستخدم يلائم طبيعة بيانات الدراسة.

وبإجراء تحليل التباين (أختبار F) والبالغ قيمتة 2.6 كما بالجدول (3) ،حيث لم تثبت معنوية الاختبار عند أياً من مستويات المعنوية الاحصائية المألوفة أي نقبل الفرض الصفري القائل بأنه لا يوجد اختلاف معنوي بين متوسط الاستثمار الزراعي للفترات الزمنية الثلاثة بين متوسط الاستثمار الزراعي للفترات الزمنية الثلاثة حيث تبين أن الفروق بين الفترات المتعددة (L.S.D) حيث تبين أن الفروق بين الفترات الثلاثة ترجع إلي الصدفة حيث أن الفرق الغير معنوي للفترة الأولي يزيد عن الفترة الثانية بمقدار 1.7 مليار جنية كذلك يزيد في بينما يقل الفرق المعنوي في الفترة الثانية عن الفترة الثالثة بينما يقل الفرق المعنوي في الفترة الثانية عن الفترة الثالثة بمقدار 0.3 مليار جنية .

من تلك النتائج تم التوصل إلي أن الاستثمار الزراعي بالأسعار الحقيقة يقل بشكل عام خلال فترة الدراسة (2000–2015)، كذلك كان لثورة 25 يناير اثر ايجابي علي زيادة الاستثمار الزراعي عن الفترة الثانية.

ثالثاً: الاستثمار لباقي القطاعات في مصر

## أ- تطور الاستثمار الجاري لباقى القطاعات

يتضح من جدول (1) تطور الاستثمار لباقي القطاعات في مصر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000–2015) حيث بلغ الحد الادني للاستثمار حوالي 55.4 مليار جنية عام 2001 بما يمثل 35.4% من متوسط الفترة البالغ نحو 156.7 مليار جنية، بينما بلغ الحد الأقصي للاستثمار لباقي القطاعات بالأسعار الجارية حوالي 322.3 مليار جنية وذلك عام 2015 وبما يمثل 8.205% من متوسط الفترة.

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار لباقي القطاعات بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000–2015) والموضح بجدول (2) تبين أن الاستثمار لباقي القطاعات يزيد بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 17.5 مليار جنية سنويا بما يمثل نحو جنية، ويبين معامل التحديد والبالغ نحو 0.94 أي أن جنية، ويبين معامل التحديد والبالغ نحو 0.94 أي أن القطاعات ترجع إلي التغيرات الحادثة في الاستثمار لباقي القطاعات ترجع إلي التغيرات الحادثة في المتغيرات التي يعكس أثرها الزمن، كما قد ثبتت معنوية النموذج ككل أي أن النموذج المستخدم يلائم طبيعة بيانات الدراسة.

وبإجراء تحليل التباين (أختبار F) والبالغ قيمتة 39.2 كما بالجدول (3)، حيث ثبتت معنوية الاختبار عند مستوي معنوية احصائية 0.01 أي نقبل الفرض البديل القائل بأن هناك اختلاف معنوي بين متوسط الاستثمار لباقي القطاعات للفترات الزمنية الثلاثة (2000–2000)، (2010–2010)، (2015)، (2015) الأمر الذي دعي إلي إجراء أختبار المقارنات المتعددة (L.S.D) حيث تبين أن الفرق المعنوي بين الفترة الأولي يقل عن الفترة الثانية بمقدار 107 مليار جنية وكذلك تقل الفترة الأولي بمقدار معنوي عن الفترة الثالثة بمقدار 185 الميار جنية، بينما يقل الفرق المعنوي في الفترة الثانية عن الفترة الثالثة بمقدار 78 مليار جنية.

من تلك النتائج تم التوصل إلي أن الاستثمار لباقي القطاعات بالأسعار الجارية يزيد خلال فترة الدراسة (2000–2015)، كذلك كان لثورة 25 يناير اثر ايجابى على زيادة الاستثمار لباقى القطاعات.

## ب- تطور الاستثمار الحقيقي لباقي القطاعات:

يتضح من جدول (1) تطور الاستثمار لباقي القطاعات في مصر بالأسعار الحقيقية خلال الفترة (2000–2015) حيث بلغ الحد الادني للاستثمار حوالي 47.9 مليار جنية عام 2001 بما يمثل 50.96% من متوسط الفترة البالغ نحو 94 مليار جنية، بينما بلغ الحد الأقصي للاستثمار لباقي القطاعات بالأسعار الحقيقية حوالي 147.7 مليار جنية وذلك عام 2015 وبما يمثل 157.1% من متوسط الفترة.

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار لباقي القطاعات بالأسعار الحقيقية خلال الفترة (2000–2015) والموضح بجدول (2) تبين أن الاستثمار لباقي القطاعات يزيد بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 6.7% مليار جنية سنويا بما يمثل نحو 7.1% من متوسط الفترة البالغ نحو 94 مليار جنية، ويبين معامل التحديد والبالغ نحو 0.86 أي أن 86% من التغيرات الحادثة في الاستثمار لباقي القطاعات ترجع إلي التغيرات الحادثة في المتغيرات التي يعكس أثرها الزمن، كما قد ثبتت معنوية النموذج ككل أي أن النموذج المستخدم يلائم طبيعة بيانات الدراسة.

وبإجراء تحليل التباين (أختبار F) والبالغ قيمتة وبإجراء تحليل التباين (أختبار F) والبالغ قيمتة 39.4 عند مستوي معنوية احصائية 0.01 أي نقبل الغرض البديل القائل بأن هناك اختلاف معنوي بين متوسط الاستثمار لباقي القطاعات للفترات الزمنية الثلاثة (2000–2005)، (2010–2000)، (2015)، (2015) الأمر الذي دعي إلي إجراء أختبار المقارنات المتعددة (L.S.D) حيث تبين أن الفرق المعنوي بين الفترة الأولي يقل عن الفترة الثانية بمقدار معنوي عن الفترة جنية وكذلك تقل الفترة الأولي بمقدار معنوي عن الفترة الثالثة بمقدار معنوي عن الفترة الثالثة بمقدار معنوي عن الفترة الثالثة بمقدار 69 مليار جنية، بينما يقل الفرق المعنوي

في الفترة الثانية عن الفترة الثالثة بمقدار 14 مليار جنية.

من تلك النتائج تم التوصل إلي أن الاستثمار لباقي القطاعات بالأسعار الحقيقية يزيد خلال فترة الدراسة (2000–2015)، كذلك كان لثورة 25 يناير اثر ايجابى على زيادة الاستثمار لباقى القطاعات.

## رابعاً: نسبة الاستثمار الزراعي إلي الاستثمار القومي

يتضح من جدول (1) تطور نسبة الاستثمار النراعي إلي الاستثمار القومي في مصر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000–2015) حيث بلغ الحد الادني حوالي 2.1% عام 2012 بما يمثل 36.2% من متوسط الفترة البالغ نحو 5.8%، بينما بلغ الحد الأقصي نسبة الاستثمار الزراعي إلي الاستثمار القومي حوالي 12.9 وذلك عام 2001 وبما يمثل 222.4% من متوسط الفترة.

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور نسبة الاستثمار الزراعي إلي الاستثمار القومي خلال الفترة (2000–2015) والموضح بجدول (2) تبين أن نسبة الاستثمار الزراعي إلي الاستثمار القومي تقل بنسبة معنوية احصائيا بلغت نحو 8.0% سنويا بما يمثل نحو 10% من متوسط الفترة البالغ نحو 5.8%، ويبين معامل التحديد والبالغ نحو 0.70 أي أن 70% من التغيرات الحادثة في نسبة الاستثمار الزراعي إلي المتغيرات التي يعكس أثرها الزمن، كما قد ثبتت معنوية النموذج ككل أي أن النموذج المستخدم يلائم طبيعة بيانات الدراسة.

وبإجراء تحليل التباين (أختبار F) والبالغ قيمتة 22.1 كما بالجدول (3)، حيث ثبتت معنوية الاختبار عند مستوي معنوية احصائية 0.01 أي نقبل الفرض البديل القائل بأن هناك اختلاف معنوي بين متوسط نسبة الاستثمار الزراعي إلي الاستثمار القومي للفترات الزمنية الثلاثة (2000–2005)، (2006–2010)، (2015–2011) الأمر الذي دعي إلي إجراء أختبار المقارنات المتعددة (L.S.D) حيث تبين أن الفرق المعنوي بين الفترة الأولى يزيد عن الفترة الثانية بنسبة معنوية عن 6.6%

الفترة الثالثة بنسبة 6.9%، بينما زاد الفرق المعنوي في الفترة الثانية عن الفترة الثالثة بنسبة 0.4%.

من تلك النتائج تم التوصل إلي أن نسبة الاستثمار الزراعي إلي الاستثمار القومي تقل خلال فترة الدراسة (2000–2015)، كذلك كان لثورة 25 يناير اثر سلبي علي انخفاض نسبة الاستثمار الزراعي إلي الاستثمار القومي.

# ب-نسبة الاستثمار في القطاعات إلي الاستثمار القومي

يتضح من جدول (1) تطور نسبة الاستثمار لباقي القطاعات إلي الاستثمار القومي في مصر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000–2015) حيث بلغ الحد الادني حوالي 87.1% عام 2001 بما يمثل 93.7% من متوسط الفترة البالغ نحو 93%، بينما بلغ الحد الأقصي نسبة الاستثمار لباقي القطاعات إلي الاستثمار القومي حوالي 97.9% وذلك عام 2001 وبما يمثل 105.3% من متوسط الفترة.

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور نسبة الاستثمار لباقي القطاعات إلي الاستثمار القومي خلال الفترة (2000–2015) والموضح بجدول (2) تبين أن نسبة الاستثمار لباقي القطاعات إلي الاستثمار القومي تقل بنسبة معنوية احصائيا بلغت نحو 0.7% سنويا بما يمثل نحو 8.0% من متوسط الفترة البالغ نحو بما يمثل نحو التغيرات الحادثة في نسبة الاستثمار لباقي القطاعات إلي الاستثمار القومي ترجع إلي التغيرات الحادثة في المتغيرات التي يعكس أثرها الزمن، كما قد شبت معنوية النموذج ككل أي أن النموذج المستخدم يلئم طبيعة بيانات الدراسة.

خامساً: الاستثمار القومي العام والخاص في مصر

1- تطور الاستثمار القومي العام

أ- تطور الاستثمار القومى العام الجاري

يتضح من جدول (4) تطور الاستثمار القومي العام في مصر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-

2015) حيث بلغ الحد الادني للاستثمار حوالي 31.4 مليار جنية عام 2001 بما يمثل 44.1% من متوسط الفترة البالغ نحو 71.2 مليار جنية، بينما بلغ الحد الأقصي للاستثمار القومي العام بالأسعار الجارية حوالي 130.9 مليار جنية وذلك عام 2015 وبما يمثل 183.8% من متوسط الفترة.

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار القومي العام بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000–2015) والموضح بجدول (5) تبين أن الاستثمار القومي العام يزيد بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 6.7 مليار جنية سنويا بما يمثل نحو 9.4% من متوسط الفترة البالغ نحو 71.2 مليار جنية، ويبين معامل التحديد والبالغ نحو 0.90 أي أن 90% من التغيرات الحادثة في الاستثمار القومي العام ترجع إلي التغيرات الحادثة في المتغيرات التي يعكس أثرها الزمن، كما قد ثبتت معنوية النموذج ككل أي أن النموذج المستخدم يلائم طبيعة بيانات الدراسة.

وبإجراء تحليل التباين (أختبار F) والبالغ قيمتة 19.3 كما بالجدول (6) ،حيث ثبتت معنوية الاختبار عند مستوي معنوية احصائية 0.01 أي نقبل الفرض البديل القائل بأن هناك اختلاف معنوي بين متوسط الاستثمار القومي العام للفترات الزمنية الثلاثة (2000–2000)، (2010–2000)، (2015)، (2015) الأمر الذي دعي إلي إجراء أختبار المقارنات المتعددة (L.S.D) حيث تبين أن الفرق المعنوي بين الفترة الأولي يقل عن الفترة الثانية بمقدار 39 مليار جنية وكذلك تقل الفترة الأولي بمقدار معنوي عن الفترة الثالثة بلغ نحو 67.5 مليار جنية، بينما يقل الفرق المعنوي في الفترة الثانية عن الفترة الثالثة بمقدار جنية.

من تلك النتائج تم التوصل إلي أن الاستثمار القومي العام بالأسعار الجارية يزيد خلال فترة الدراسة (2000–2015)، كذلك كان لثورة 25 يناير اثر ايجابي علي زيادة الاستثمار القومي العام عن الفترتين الأولى والثانية.

# ب- تطور الاستثمار القومي العام الحقيقي

يتضح من جدول (4) تطور الاستثمار القومي العام في مصر بالأسعار الحقيقية خلال الفترة

(2000–2010) حيث بلغ الحد الادني للاستثمار حوالي 27.1 مليار جنية عام 2001 بما يمثل 61.9 من متوسط الفترة البالغ نحو 43.6 مليار جنية، بينما بلغ الحد الأقصي للاستثمار القومي العام بالأسعار الحقيقية حوالي 61.3 مليار جنية وذلك عام 2015 ويما يمثل 140.6% من متوسط الفترة.

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار القومي العام بالأسعار الحقيقية خلال الفترة (2000–2015) والموضح بجدول (5) تبين أن الاستثمار القومي العام يزيد بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 2.2 مليار جنية سنويا بما يمثل نحو 5% من متوسط الفترة البالغ نحو 43.6 مليار جنية، ويبين معامل التحديد والبالغ نحو 0.77 أي أن 77% من التغيرات الحادثة في الاستثمار القومي العام ترجع إلي التغيرات الحادثة في الاستثمار القومي العام ترجع إلي كما قد ثبتت معنوية النموذج ككل أي أن النموذج المستخدم يلائم طبيعة بيانات الدراسة.

وبإجراء تحليل التباين (أختبار F) والبالغ قيمتة وبإجراء تحليل التباين (أختبار F) والبالغ قيمتة عند مستوي معنوية احصائية 0.01 أي نقبل الفرض البديل القائل بأن هناك اختلاف معنوي بين متوسط الاستثمار القومي العام للفترات الزمنية الثلاثة (2000–2005)، (2010–2000)، (2015)، (2015 الأمر الذي دعي إلي إجراء أختبار المقارنات المتعددة (L.S.D) حيث تبين أن الفرق المعنوي بين الفترة الأولي يقل عن الفترة الثانية بمقدار معنوي عن الفترة الثالثة بلغ نحو 2.03 مليار جنية، بينما يقل الفرق الغير معنوي في الفترة الثانية عن الفترة الثالثة بمقدار جنية.

من تلك النتائج تم التوصل إلي أن الاستثمار القومي العام بالأسعار الحقيقية يزيد خلال فترة الدراسة (2000–2015)، كذلك كان لثورة 25 يناير اثر ايجابي علي زيادة الاستثمار القومي العام عن الفترتين الأولي والثانية.

#### 2-تطور الاستثمار القومى الخاص

## أ- تطور الاستثمار القومى الخاص الجاري

يتضح من جدول (4) تطور الاستثمار القومي الخاص في مصر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000–2015) حيث بلغ الحد الادني للاستثمار حوالي (30.9 مليار جنية عام (2000 بما يمثل 32.8% من متوسط الفترة البالغ نحو (94.1 مليار جنية، بينما بلغ الحد الأقصي للاستثمار القومي الخاص بالأسعار الجارية حوالي 206 مليار جنية وذلك عام 2015 وبما يمثل (218.9% من متوسط الفترة.

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمنى الخاص لتطور الاستثمار القومي الخاص بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000–2015) والموضح بجدول (5) تبين أن الاستثمار القومى الخاص يزيد بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 11.04 مليار جنية سنويا بما يمثل نحو 11.7% من متوسط الفترة البالغ نحو 94.1 مليار جنية، وببين معامل التحديد والبالغ نحو 0.89 أي أن 89% من التغيرات الحادثة في الاستثمار القومي الخاص ترجع إلى التغيرات الحادثة في المتغيرات التي يعكس أثرها الزمن، كما قد ثبتت معنوية النموذج ككل أي أن النموذج المستخدم يلائم طبيعة بيانات الدراسة. وبإجراء تحليل التباين (أختبار F) والبالغ قيمتة 41.8 كما بالجدول (6) ،حيث ثبتت معنوية الاختبار عند مستوى معنوبة احصائية 0.01 أي نقبل الفرض البديل القائل بأن هناك اختلاف معنوي بين متوسط الاستثمار القومي الخاص للفترات الزمنية الثلاثة (2000-2005)، (2006-2010)، (2011-2016) الأمر الذي دعى إلى إجراء أختبار المقارنات المتعددة (L.S.D) حيث تبين أن الفرق المعنوي بين الفترة الأولى يقل عن الفترة الثانية بمقدار 67.7 مليار جنية وكذلك تقل الفترة الأولى بمقدار معنوي عن الفترة الثالثة بلغ نحو 120 مليار جنية، بينما يقل الفرق الغير معنوي في الفترة الثانية عن الفترة الثالثة بمقدار 52.8 مليار جنية.

جدول 4. تطور الاستثمار القومي العام والخاص بالأسعار الجارية والحقيقية خلال الفترة (2000–2015) (القيمة: بالمليار جنيه)

مار الحقيقية	الاستثمار القومى بالأسعار الحق		(*) 1.äti -ä.ti	عار الجارية	لقومى بالأس	الاستثمار ا	tl
الإجمالي	الخاص	العام	الرقم القياسي (*)	الإجمالي	الخاص	العام	السنوات
56.1	26.9	29.2	114.9	64.4	30.9	33.5	2000
55.0	27.9	27.1	115.6	63.6	32.2	31.4	2001
57.9	27.3	30.6	116.6	67.5	31.8	35.7	2002
57.8	28.5	29.2	117.9	68.1	33.6	34.5	2003
67.3	31.4	35.9	118.3	79.6	37.1	42.5	2004
76.8	37.0	39.8	125.6	96.5	46.4	50.0	2005
61.8	29.8	32.0	118.2	73.3	35.4	37.9	المتوسط
89.7	51.4	38.3	129.0	115.7	66.3	49.4	2006
107.3	67.2	40.1	144.8	155.3	97.3	58.0	2007
127.0	82.2	44.8	157.1	199.5	129.1	70.5	2008
118.9	57.6	61.3	165.8	197.1	95.5	101.7	2009
132.8	72.6	60.2	174.6	231.8	126.7	105.1	2010
575.7	330.9	244.7	771.3	899.6	514.9	384.7	المتوسط
125.0	77.3	47.7	183.3	229.1	141.7	87.4	2011
128.2	80.0	48.2	192.0	246.1	153.5	92.5	2012
120.4	72.6	47.8	200.7	241.6	145.7	95.9	2013
120.6	63.0	57.6	209.5	252.6	132.0	120.6	2014
154.4	94.4	60.0	218.2	336.9	206.0	130.9	2015
129.7	77.5	52.2	200.7	261.2	155.8	105.5	المتوسط
99.7	56.1	43.6	155.3	165.2	2 044	71.2	المتوسط
99.1	30.1	43.0	155.2	165.3	94.1	71.2	العام

المصدر: (\*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

وزارة التخطيط ،الكتاب الإحصائي السنوي، نشرات البنك المركزي ، نشرات البنك الاهلي .

جدول 5. معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار القومي العام والخاص خلال الفترة (2000–2015) (القيمة : بالمليار جنيه)

التغير % السنوي	F	R²	المعادلة	رقم المعادلة	المتغير
9.4	131.9	0.90	$\hat{Y}_i = 14.2 + 6.7 X_i$ $(2.5)^{**}$ $(11.5)^{**}$	الجاري	الاستثمار القومي
5	46.95	0.77	$\hat{\mathbf{Y}}_i = 25.2 + 2.2  \mathbf{X}_i$ $(8.2)^{**}  (6.9)^{**}$	الحقيقي	العام
11.7	118	0.89	$\hat{Y}_i = 0.3 + 11.04 X_i $ $(0.03)  (10.9)^{**}$	الجاري	الاستثمار القومي الخاص
7.8	54.4	0.80	$\hat{Y}_i = 19.03 + 4.4 X_i$ $(3.3)^{**} (7.4)^{**}$	الحقيقي	الخاص
10.7	211.4	0.94	$\hat{Y}_i = 14.4 + 17.8 X_i$ (1.2) (14.5)**	الجاري	الاستثمار القومى
6.5	93.8	0.87	$\hat{\mathbf{Y}}_{i} = 44.1 + 6.5  \mathbf{X}_{i} $ $(6.8)^{**}  (9.7)^{**}$	الحقيقي	الاستثمار القومي الإجمالي

حيث:  $\hat{Y}$  = القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة أ

Xi = تشير إلي متغير الزمن في السنة i حيث i (1، 2، 3، ....، 3i)

القيمة بين القوسين تشير إلي (t) المحسوبة  $R^2$  = معامل التحديد

(\*\*) تشير إلي معنوية معاملات الانحدار عند مستوي معنوي

المصدر: التحليل الاحصائي لبيانات جدول (3) .

جدول 6. نتائج أختبار تحليل التباين (F) وأختبار المقارنات المتعددة (L.S.D) للاستثمار القومي العام والخاص

الثانية	الأولي	الفترة	F		البيان
	-39**	الثانية	19.3**	(0.15	
-28.5*	-67.5**	الثالثة	19.3	جاري	ולא דיי ו ווה.
	-17**	الثانية	11.5**	3.30	الاستثمار القومي العام
-3.3	-20.3**	الثالثة	11.5	حقيقي	
	-67.7**	الثانية	41.8**	<b>ج</b> ار <i>ي</i>	
-52.8	-120**	الثالثة	41.0		الاستثمار القمم النفاص
	-36.4**	الثانية	37.8**	3,32	الاستثمار القومي الخاص
-11.3	-47.6**	الثالثة	37.0	حقيقي	
	-107**	الثانية	38.9**	<b>ج</b> ار <i>ي</i>	
-81**	-188**	الثالثة	30.9		الاستثمار القمم الاحمال
	-53**	الثانية	39.7**	3.30	الاستثمار القومي الإجمالي
-15**	-68**	الثالثة	33.1	حقيقي	

المصدر: جمعت وحسبت بيانات جدول (4).

من تلك النتائج تم التوصل إلي أن الاستثمار القومي الخاص بالأسعار الجارية يزيد خلال فترة الدراسة (2000–2015)، كذلك كان لثورة 25 يناير اثر ايجابي علي زيادة الاستثمار القومي الخاص عن الفترتين الأولي والثانية.

## ب- تطور الاستثمار القومي الخاص الحقيقي

يتضح من جدول (4) تطور الاستثمار القومي الخاص في مصر بالأسعار الحقيقية خلال الفترة (2000–2015) حيث بلغ الحد الادني للاستثمار حوالي 26.9 مليار جنية عام 2000 بما يمثل 48% من متوسط الفترة البالغ نحو 56.1 مليار جنية، بينما للحقيقية حوالي 48.4 مليار جنية وذلك عام 2015 ويما يمثل 88.1% من متوسط الفترة.

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني الخاص لتطور الاستثمار القومي الخاص بالأسعار الحقيقية خلال الفترة (2000–2015) والموضح بجدول (5) تبين أن الاستثمار القومي الخاص يزيد بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 4.4 مليار جنية سنويا بما يمثل نحو 7.8% من متوسط الفترة البالغ نحو 56.1 مليار جنية، ويبين معامل التحديد والبالغ نحو 0.80 أي أن 80% من التغيرات الحادثة في الاستثمار القومي الخاص ترجع إلي التغيرات الحادثة في المتغيرات التي يعكس أثرها الزمن، كما قد ثبتت معنوية النموذج ككل أي أن النموذج المستخدم يلائم طبيعة بيانات الدراسة.

وبإجراء تحليل التباين (أختبار F) والبالغ قيمتة 37.8 كما بالجدول (6) حيث ثبتت معنوية الاختبار عند مستوي معنوية احصائية 0.01 أي نقبل الفرض البديل القائل بأن هناك اختلاف معنوي بين متوسط الاستثمار القومي الخاص للفترات الزمنية الثلاثة (2000–2005)، (2010–2010)، (2015)، (2015 الأمر الذي دعي إلي إجراء أختبار المقارنات المتعددة (L.S.D) حيث تبين أن الفرق المعنوي بين الفترة الأولي يقل عن الفترة الأولي بمقدار معنوي عن الفترة جنية وكذلك تقل الفترة الأولي بمقدار معنوي عن الفترة الثالثة بلغ نحو 47.6 مليار جنية، بينما يقل الفرق

الغير معنوي في الفترة الثانية عن الفترة الثالثة بمقدار 11.3 مليار جنية.

من تلك النتائج تم التوصل إلي أن الاستثمار القومي الخاص بالأسعار الحقيقية يزيد خلال فترة الدراسة (2000–2015)، كذلك كان لثورة 25 يناير اثر ايجابي علي زيادة الاستثمار القومي الخاص عن الفترتين الأولى والثانية.

# سادساً: الاستثمار الزراعي العام والخاص في مصر

#### 1- تطور الاستثمار الزراعي العام

# أ- تطور الاستثمار الزراعي العام الجاري

يتضح من جدول (7) تطور الاستثمار الزراعي العام في مصر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000–2018) حيث بلغ الحد الادني للاستثمار حوالي 31.4 مليار جنية عام 2001 بما يمثل 44.1% من متوسط الفترة البالغ نحو 71.2 مليار جنية، بينما بلغ الحد الأقصي للاستثمار الزراعي العام بالأسعار الجارية حوالي 130.9 مليار جنية وذلك عام 2015 وبما يمثل 83.8 % من متوسط الفترة.

وبدراسة معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار الزراعي العام بالأسعار الجارية خلال الفترة (8) تبين أن الستثمار الزراعي العام يزيد بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 6.7 مليار جنية سنويا بما يمثل نحو 9.4% من متوسط الفترة البالغ نحو 71.2 مليار جنية، ويبين معامل التحديد والبالغ نحو 0.90 أي أن 90% من التغيرات الحادثة في الاستثمار الزراعي العام ترجع إلي التغيرات الحادثة في المتغيرات التي يعكس أثرها الزمن، كما قد ثبتت معنوية النموذج ككل أي أن النموذج المستخدم يلائم طبيعة بيانات الدراسة.

وبإجراء تحليل التباين (أختبار F) والبالغ قيمتة 19.3 كما بالجدول (P) حيث ثبتت معنوية الاختبار عند مستوي معنوية احصائية 0.01 أي نقبل الفرض البديل القائل بأن هناك اختلاف معنوي بين متوسط الاستثمار الزراعي العام للفترات الزمنية الثلاثة (2000–2005)، (2010–2010)، (2015–2016)

جدول 7. تطور الاستثمار الزراعي العام والخاص بالأسعار الجارية والحقيقية خلال الفترة (2000-2015) (القيمة: بالمليار جنيه)

معار الحقيقية	لزراعي بالأس	الاستثمار ا	الرقم القياسي	الأسعار الجارية	ر الزراعي بـ	الاستثما	ال جرات
الإجمالي	الخاص	العام	(*)	الإجمالي	الخاص	العام	السنوات
7.1	4.3	2.8	114.9	8.1	4.9	3.2	2000
7.1	4.6	2.5	115.6	8.2	5.3	2.9	2001
8.2	5.1	3.2	116.6	9.6	5.9	3.7	2002
5.4	2.7	2.7	117.9	6.4	3.2	3.2	2003
6.4	3.4	3.0	118.3	7.6	4.0	3.6	2004
5.9	3.4	2.5	125.6	7.4	4.3	3.2	2005
6.7	3.9	2.8	118.2	7.9	4.6	3.3	المتوسط
6.2	4.1	2.2	129.0	8.0	5.2	2.8	2006
5.4	3.7	1.7	144.8	7.8	5.4	2.4	2007
5.1	3.3	1.8	157.1	8.1	5.2	2.9	2008
4.1	2.5	1.7	165.8	6.9	4.1	2.7	2009
3.9	2.2	1.6	174.6	6.8	3.9	2.9	2010
24.8	15.8	9.0	771.3	37.5	23.8	13.7	المتوسط
3.7	1.9	1.8	183.3	6.8	3.6	3.3	2011
2.7	1.3	1.4	192.0	5.1	2.5	2.6	2012
6.2	3.7	2.4	200.7	12.4	7.5	4.9	2013
7.1	3.8	3.2	209.5	14.8	8.0	6.8	2014
6.7	4.3	2.4	218.2	14.6	9.4	5.2	2015
5.3	3.0	2.2	200.7	10.8	6.2	4.6	المتوسط
<i>5 7</i>	2.4	2.2	155.0	9.7	<i>E</i> 1	2.5	المتوسط
5.7	3.4	2.3	155.2	8.7	5.1	3.5	العام

المصدر: (\*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

وزارة التخطيط ،الكتاب الإحصائي السنوي، نشرات البنك المركزي ، نشرات البنك الاهلي .

جدول 8. معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الاستثمار الزراعي العام والخاص خلال الفترة (2000-2015) (القيمة : بالمليار جنيه)

التغير% السنوي	F	R²	المعادلة	رقم المعادلة	المتغير
3.6	5.06	0.27	$\hat{Y}_i = 2.4 + 0.13 X_i $ $(4.5)^{**} (2.2)^{**}$	الجاري	1-11 01 11 1 2 21
_	5.4	0.46	$\hat{Y}_i = 3.6 - 0.3 X_i + 0.02 Xi^2  (8.9)** (-3.1)** (2.7)**$	الحقيقي	الاستثمار الزراعي العام
_	6.1	0.48	$\hat{Y}_i = 6.5 - 0.75 X_i + 0.5 Xi^2 $ $(5.4)^{**} (-2.3)^* (2.8)^{**}$	الجاري	الاستثمار الزراعي
_	4.4	0.40	$\hat{\mathbf{Y}}_i = 5.5 - 0.5  X_i + 0.03  X_i^2$ $(7.4)^{**}  (-2.7)^{**}  (2.3)^*$	الحقيقي	الخاص
10.7	211.4	0.94	$\hat{\mathbf{Y}}_{i} = 14.4 + 17.8  \mathbf{X}_{i}$ $(1.2)  (14.5)^{**}$	الجاري	الاستثمار الزراعي
6.5	93.8	0.87	$\hat{Y}_i = 44.1 + 6.5 X_i $ $(6.8)^{**} (9.7)^{**}$	الحقيقي	الإجمالي

حيث  $\hat{Y}$  = القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة  $\hat{Y}$  :  $\hat{X}$  = تشير إلى متغير الزمن في السنة  $\hat{Y}$  حيث  $\hat{Y}$  :  $\hat{Y}$  =  $\hat{Y}$  = معامل التحديد  $\hat{Y}$  =  $\hat{Y}$  = معامل التحديد  $\hat{Y}$  =  $\hat{Y$ 

جدول 9. نتائج أختبار تحليل التباين (F) وأختبار المقارنات المتعددة (L.S.D) للاستثمار الزراعي العام والخاص

الثانية	الأولي	الفترة	F		البيـــان
	0.6	الثانية	4.9*	(0.15	
-1.8**	-1.3*	الثالثة	4.9	<b>ج</b> ار <i>ي</i>	ולה בילי ו וליים וליים וליים
	0.98*	الثانية	7**	<b></b>	الاستثمار الزراعي العام
-0.4	0.5	الثالثة	7 * *	حقيقي	
	-0.2	الثانية	1.2		
-1.4	-1.6	الثالثة	1.2	<b>ج</b> ار <i>ي</i>	1:11 -1 -1 1 21
	0.8	الثانية	1.3	* *-	الاستثمار الزراعي الخاص
0.2	0.9	الثالثة	1.3	حقيقي	
	0.4	الثانية	2.2	- 1	
-3.2	-2.9	الثالثة	2.3	<b>ج</b> ار <i>ي</i>	91 k91 -1 -91 1 *** k91
	1.7	الثانية	2.6	* *	الاستثمار الزراعي الإجمالي
-0.3	1.4	الثالثة	2.6	حقيقي	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (7).

المتعددة (L.S.D) حيث تبين أن الفرق المعنوي بين الفترة الأولي يقل عن الفترة الثانية بمقدار 39 مليار جنية وكذلك تقل الفترة الأولي بمقدار معنوي عن الفترة الثالثة بلغ نحو 67.5 مليار جنية، بينما يقل الفرق المعنوي في الفترة الثانية عن الفترة الثالثة بمقدار 28.5 مليار جنية.

من تلك النتائج تم التوصل إلي أن الاستثمار الزراعي العام بالأسعار الجارية يزيد خلال فترة الدراسة (2000–2015)، كذلك كان لثورة 25 يناير اثر ايجابي علي زيادة الاستثمار الزراعي العام عن الفترتين الأولي والثانية.

## المراجسع

أحمد أبو اليزيد عبدالرسول 1999. الاستثمار العام والخاص في الزراعة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد 44(2)، 20–35.

أحمد أحمد جويلى، منير فوده 1984. تحليل سلوك الاستثمار القومي المصري، مشروع تطوير نظم

الزراعة المصرية بوزارة الزراعة، القاهرة، ص ص، 92-91.

ثناء النوبي أحمد سليم 2008. دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الاستثمار القومي الزراعي في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 806-806.

سوزان مصطفى أحمد عبد الحميد 1994. دراسة اقتصادية لمناخ الاستثمار الزراعي في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي, كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

على لطفى 2007. واقع ومستقبل الاستثمار في مصر، المؤتمر السنوي الثاني عشر، معهد التخطيط القومى، ص ص 200-210.

عجد مجد مفتاح، محمود مجد فواز 1994. الآثار الاقتصادية للسياسة الاستثمارية بقطاع الزراعة في مصر خلال الفترة (1975–1991)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث الزراعية، جامعة عين شمس، مجلد (1)، 15–30.